

المغدور ثلث الدية وذووه الثلثين . ويقول مثل عربي : « حطاط في الدية اخاد فيها » .
 واذا شارك شخص في عراك ، وكان لا ينتمي لاي من العائلتين المتعاركتين ، لا بسد ان
 يشارك في دفع الدية اذا كان قد ساعد جانب القاتل ، ولكنه لا يشارك في الدية المدفوعة ،
 اذا كان مع الطرف الاخر . ويعبر عن هذا المبدأ بوضوح المثل الآتي : « من فرح كفه في
 الضرب فرحها في الدفع » . وفي صراع كبير بين فريقين ، يقتل فيه عديد من الطرفين ، فان
 زيادة المقتولين من طرف او آخر لا يكون موضع نظر عند المصالحة ، حيث انه يقال : « حفر
 وغفر على ما غاب وبان » . بمعنى دعنا ننس كل ما حدث . ويصبح الشيء نفسه عن
 الاضرار في مثل هذه القضية ، ذلك انه لا القضاة ولا اي شخص غيرهم يمكنه ان يقرر
 بالعدل في مثل هذه المسألة الصعبة .

• واذا مات القاتل قبل المصالحة تدفع عائلته وذووه الدية .

وفقد اي عضو حيوي او طرف من الجسم ، مثل العين او الذراع او الساق ، يوجب
 دفع ما يتراوح بين ربع ونصف دية . وعند اصابة انف يدفع نصف دية . وعندما يصاب
 عضوان - عينان او عين وساق ، الخ ، يدفع ما يتراوح بين نصف دية ودية كاملة . ومقابل
 جرح في الوجه يترك ندبة قبيحة يدفع نصف دية ، وتدفع « جاهة وجاهة » ، لئلا - « هواية
 الوجه المشهر » . وفي حالة الجرح البسيط تقدم شاة كوجاهة ، الى جانب تعويض كامل عن
 الضرر والنفقات او الخسائر الحاصلة (٨٧) .

والعقوبة في حالة الاغتصاب تختلف تماما . فاذا ما تحرش رجل بفتاة ولكن لم يتم
 الفعل ، فان عليه ان يقسم انه لم يكن يقصد سوءا من لمسها ، وان يثبت صحة قسمه
 بشهادة خمسة شهود صادقين تعرف باسم « دين وخمسة » . وبالإضافة الى هذا فانه
 عندما يدخل بيت ابيها لا بد ان يدفع عند مغادرته اياه بعد المصالحة (خارجة) . فاذا
 كانت البنت تنتمي الى مرتبة اجتماعية دنيا يدفع مبلغ اصغر . فاذا اغتصبت البنت حكم
 على الرجل بدفع ضعف مبلغ مهرها . ثم تمنح له كزوجة . ومع ذلك فانها اذا كانت من
 عائلة احسن تعين عليه ان يقدم فتاتين كاعتراف بخطئه وكطلب للصفح . والرجل الذي
 يخطف بنتا برضاها يحكم عليه القاضي بتقديم بنتين ومهرين ، وبان يأتي بشاهد ليشهدانه
 لم يمساها الا بعد اتفاق رسمي . ويطلق على هذا الشاهد اسم « المبري » (٨٨) ، فاذا
 اخفق في الاتيان بالشاهد تعين عليه ان يدفع خمس ناقات بالاضافة الى ما ذكرناه .
 والمرأة المتزوجة التي ترتكب الزنا تعمد ، ويدفع المعتدي قيمة مهر لزوجها وآخر لعائلتها ،
 او بنتين . واذا اباحت بنت نفسها لرجل فان على الاخير ان يأتي بشاهد ليشهد على انه
 لم يمساها الا بعد ان تزوجا رسميا ، ولا بد ان يدفع لها مهرا . هذه هي القاعدة في شرق
 الاردن . اما في فلسطين فان ذويها يذبحونها . وانتهاك عرض ارملة يعاقب عليه عادة
 بما يتناسب مع اهمية عائلتها . ولا بد ان يدفع المعتصب مهرها ويتزوجها .

اذا اعتدى رجل على امرأة في وضح النهار ، او بالقرب من تجمعات بشرية ، وطلبت
 النجدة (٨٩) ، فان حياة المعتدي تصبح في ايدي ذويها لمدة ثلاثة ايام وثلث يوم . فاذا
 افلتت من الموت تكون العقوبات التالية هي المعتادة (على ان الممارسة الآن اصبحت اقل
 تشددا في هذه الناحية) : يقطع ذراعه ، يتعين عليه ان يسلم كل الاسلحة التي بحوزته
 وكذلك حصانه الذي كان معه الى ذويها . والى جانب هذا عليه ان يضع صفا من الجمال